



رصد إعلامي

بمناسبة

توقيع مذكرة تفاهم

بين

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
و في دولة الإمارات العربية
المتحدة

المندوبية الوزارية المكلفة
بحقوق الإنسان

الرباط

10 يونيو 2026

بلاغ صحفي

استقبال المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لوفد عن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة السيدة وزيرة دولة في وزارة الخارجية الإماراتية تستضيف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وفدا عن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة دولة في وزارة الخارجية الإماراتية، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

تندرج هذه الزيارة في إطار تعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، تماشيا مع الروابط الأخوية العميقة التي تربط بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعلاقات التعاون المتين التي تجمع بين البلدين الشقيقين.

وتتميز هذه الزيارة باستقبال السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، للسيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية والوفد الهام المرافق لها صباح يوم الأربعاء 10 يونيو 2026، بمقر المندوبية الوزارية. وسيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين بشأن تقوية أشكال التعاون الثنائي المشترك وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان، على النحو الذي يمكن من تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق الثنائي والاقليمي الدولي بين الطرفين، ويسهم في إثراء الحوار الدولي حول قضايا حقوق الإنسان، كما ستعقد جلسة عمل بين وفدي المؤسستين لتبادل الخبرات وبحث سبل العمل المشترك لترجمة لمضامين مذكرة التفاهم.

والجدير بالذكر أن السيدة نورة بنت محمد الكعبي تشغل منصب وزيرة دولة في وزارة الخارجية منذ فبراير 2023، كما سبق لها أن شغلت منصب وزيرة الثقافة والشباب، ووزيرة دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.

كما اضطلعت بأدوار عديدة فاعلة في تعزيز الحضور العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلت جهودا في ترسيخ مبادئ الحوار البناء وتعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.

5 June 2026

Rabat



حفل توقيع مذكرة تفاهم بين

معالي
نورة بنت محمد الكعبي
وزيرة دولة في وزارة الخارجية
الإمارات العربية المتحدة

و

السيد
محمد الحبيب بلكوش
المندوب الوزارى المكلف بحقوق الإنسان
المملكة المغربية

الرباط

10 يونيو 2026

حظيت زيارة وفد اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية، يومي 10 و11 يونيو 2026، بتغطية إعلامية من قبل عدد من المنابر الصحفية الوطنية. وقد تناولت المواد الإعلامية المنشورة أهداف هذه الزيارة التي تندرج في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان. كما سلطت التغطيات الضوء على توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين، تروم تعزيز تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى، وتقوية التنسيق والتعاون المشترك بشأن القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. وأبرزت هذه المواد كذلك متانة العلاقات التي تجمع البلدين الشقيقين، وحرصهما المشترك على تطوير الشراكات المؤسسية وتعزيز الحوار والتعاون في هذا المجال.

المنعوية الوزرية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
رئيس الحكومة

ⵜⴰⵎⴰⵔⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴷⴰⵢⵜ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights



المنعوية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
الملك محمد السادس
Royaume du Maroc
الملك محمد السادس
Royaume du Maroc

المنعوية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights



Marocmedias
النسخة العربية





<https://www.youtube.com>

الأخبار الأخيرة الأولى 10/06/2026





<https://www.youtube.com>

المغرب - الإمارات.. توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



المغرب والإمارات يعززان التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



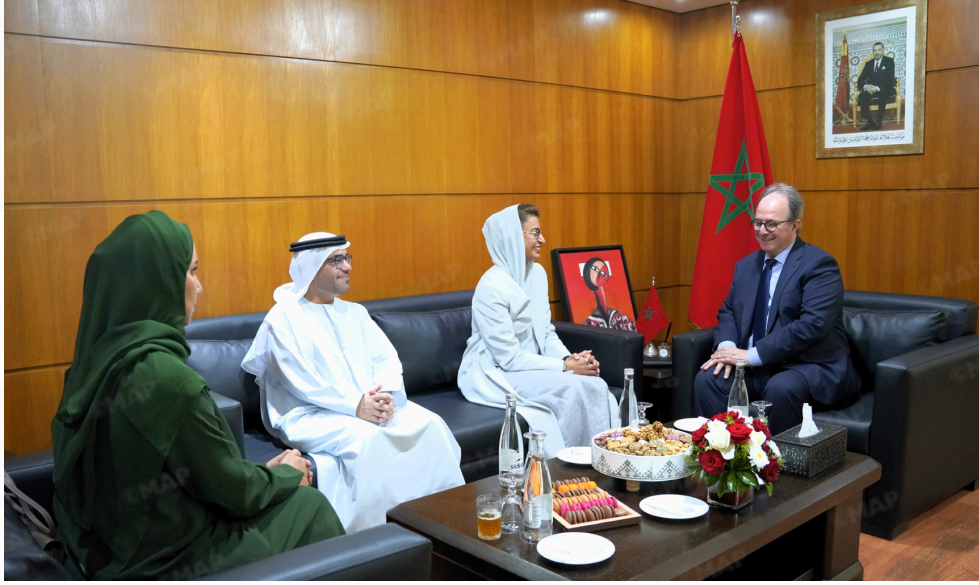


<https://www.youtube.com>

المغرب-الإمارات.. توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



المغرب-الإمارات.. توقيع مذكرة تفاهم بالرباط لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



الرباط - وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و 11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أكد السيد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان. ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في "تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية".

وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

مذكرة تفاهم تفتح آفاقا جديدة للمشاركة الحقوقية بين المغرب والإمارات



جرى اليوم الأربعاء 10 يونيو 2026 توقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالعاصمة المغربية الرباط.

أشرف على توقيع الاتفاقية كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ونورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية. وقد عرف حفل التوقيع حضور سفير دولة الإمارات العربية المتحدة بالمغرب، وممثلين عن الطرفين المغربي والإماراتي.



جرى اليوم الأربعاء 10 يونيو 2026 توقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالعاصمة المغربية الرباط.

أشرف على توقيع الاتفاقية كل من محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ونورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية. وقد عرف حفل التوقيع حضور سفير دولة الإمارات العربية المتحدة بالمغرب، وممثلين عن الطرفين المغربي والإماراتي.

تندرج مذكرة التفاهم هذه في إطار عام للتعاون الثنائي المشترك ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين وإثراء الحوار حول قضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق الثنائي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار مذكرة التفاهم.

وتهدف هذه الخطوة كذلك إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، وتبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، علاوة على تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة ودورات تدريبية لتعزيز القدرات حول قضايا حقوق الإنسان، وكذا تبادل الزيارات الميدانية والخبرات، وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وعلى هامش هذه المناسبة، أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن مذكرة التفاهم تشكل أرضية مشتركة للعمل في مجالات متعددة على المستوى الثنائي من خلال تبادل التجارب وتعزيز الخبرات، وتبادل الأطر والقيام بتكوينات في مجالات محددة.

وأوضح بلكوش أن هذه الخطوة تروم كذلك فتح أفق على المستوى الدولي والإقليمي بما يجعل حضور الدولتين أقوى بشكل منسق، ويعزز تقاسم الآراء بينهما في مختلف القضايا التي تهم مستجدات الساحة الدولية، سواء الاتفاقيات التي في طور الإعداد أو كذلك الإصلاحات الواردة.



وخلص المندوب الوزاري إلى أن مذكرة التفاهم تجسد السياق العام للعلاقات السياسية بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والدينامية والتعاون المتواصل بين البلدين الذي يراد ترسيخه في مجال حقوق الإنسان بما ينعكس على ما تعيشه المنطقة العربية من اضطرابات، وما تحتاجه من دعم لتطوير الخبرة في مجالات العدالة الانتقالية والحكمة الأمنية وغيرها من القضايا. من جانبها، أعربت نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية، عن سعادتها بالتواجد في المملكة المغربية لتوقيع الاتفاقية مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وشددت المسؤولة الإماراتية بنبرة متفائلة على أن هذه الاتفاقية بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة تجسد العلاقة الثنائية القوية جدا بين البلدين، تحت قيادة الشيخ محمد بن زايد والملك محمد السادس. وخلصت المسؤولة في دولة الإمارات إلى أن مذكرة التفاهم تنظر إلى تعزيز مبدأ حقوق الإنسان وكرامة الإنسان في الكثير من الجوانب، مثل تبادل المعرفة والخبرات، وأيضا في العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، مجددة التأكيد على أن توقيع هذه الاتفاقية يشكل خطوة مهمة من أجل مستقبل أكثر ازدهارا للبلدين.

وتجسد مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين تأكيدا للعلاقات الأخوية وروابط التعاون المتينة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتباحث بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما تبرز في الآن ذاته اهتمام المؤسستين الحقوقيتين بالبلدين بإعداد استراتيجية عمل جديدة تعزز التنسيق وتضمن الترافع المثمر أمام مختلف المحافل الحقوقية والتعاون الفعلي على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تم تشكيل لجنة تقنية للتعرف على تجربة البلدين في المجال وإعداد مشروع خطة تتضمن أبرز القضايا ذات الأولوية في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للبلدين.

كما وجه المندوب الوزاري الدعوة إلى وزيرة الدولة الإماراتية قصد انخراط اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة في الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

المغرب والإمارات يوقعان اتفاقية لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان



جرت اليوم الأربعاء، بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مراسم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أوضح محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، في تصريح صحفي، أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار تعزيز التعاون المغربي الإماراتي لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

من جانبها، أكدت نورة بنت محمد الكعبي، وزير الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية، أن الاتفاقية المشتركة بين البلدين تروم تطوير التنسيق في مختلف قضايا حقوق الإنسان، مشيرة في هذا السياق إلى أهمية تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والسعي إلى نشر المعرفة الحقوقية. وتحدد الاتفاقية إطارا عاما للتعاون الثنائي المشترك ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان وكذا المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين، إلى جانب إثراء الحوار حول قضايا حقوق الإنسان وكذا تعزيز التنسيق الثنائي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار مذكرة التفاهم.

ولضمان تنزيل بنود الاتفاقية على أرض الواقع، اتفق الجانبان على مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقوية الحضور المشترك في المنتدات الدولية.

كما وجه المندوب الوزاري الدعوة لوزيرة الدولة قصد انخراط اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع. وبموجب المذكرة سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

إتفاق مغربي إماراتي لتنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان. ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في "تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية".

مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان الإماراتية



جرت مراسم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يوم الأربعاء 10 يونيو 2026، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حقوق الإنسان.

وفي تصريح صحفي، أوضح محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار تعزيز التعاون المغربي الإماراتي لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

من جانبها، أكدت نورة بنت محمد الكعبي، وزير الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية، أن الاتفاقية المشتركة بين البلدين تروم تطوير التنسيق في مختلف قضايا حقوق الإنسان، مشيرة في هذا السياق إلى أهمية تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والسعي إلى نشر المعرفة الحقوقية.

وتحدد الاتفاقية إطارا عاما للتعاون الثنائي المشترك ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان وكذا المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين، إلى جانب إثراء الحوار حول قضايا حقوق الإنسان وكذا تعزيز التنسيق الثنائي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار مذكرة التفاهم.

ولضمان تنزيل بنود الاتفاقية على أرض الواقع، اتفق الجانبان على مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقوية الحضور المشترك في المنتدات الدولية.

كما وجه المندوب الوزاري الدعوة للسيدة وزيرة الدولة قصد انخراط اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

وبموجب المذكرة سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب-الإمارات.. توقيع مذكرة تفاهم بالرباط لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكد السيد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية. وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في “تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية”.

وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب-الإمارات.. توقيع مذكرة تفاهم بالرباط لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أكد السيد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في "تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية".

وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب والإمارات يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم تروم تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات والتجارب في مجال حقوق الإنسان، بما يدعم القدرات المؤسسية للطرفين ويقوي التنسيق في المحافل الإقليمية والدولية.

وجرى توقيع المذكرة بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بحضور مسؤولين من الجانبين وسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى المملكة المغربية، حيث أشرف على التوقيع محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ونورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء إطار للتعاون المشترك يشمل تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز الحوار حول قضايا حقوق الإنسان، إلى جانب التنسيق في تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة، ودعم التعاون بين الآليات الوطنية المكلفة بالتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

كما تنص المذكرة على تطوير الشراكة بين المؤسستين من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة ودورات تكوينية، وتبادل الزيارات والخبرات الميدانية، وإنجاز دراسات وأبحاث تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.

وأكد محمد الحبيب بلكوش، في تصريح على هامش حفل التوقيع، أن الاتفاقية تشكل أرضية مشتركة للعمل والتعاون في مجالات متعددة، عبر تبادل التجارب والخبرات وتنظيم برامج للتكوين وتطوير الكفاءات. وأضاف أن هذه الخطوة من شأنها توسيع آفاق التعاون على المستويين الإقليمي والدولي، بما يعزز التنسيق بين البلدين في القضايا الحقوقية المطروحة على الساحة الدولية، سواء ما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة أو الإصلاحات المرتبطة بمنظومة حقوق الإنسان.

وأشار بلكوش إلى أن المذكرة تندرج ضمن الدينامية المتواصلة للعلاقات المغربية الإماراتية، وتعكس الرغبة المشتركة في تطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان، بما يساهم في دعم الاستقرار وتعزيز الخبرات المرتبطة بقضايا العدالة الانتقالية والحكمة الأمنية وغيرها من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

من جهتها، عبرت نورة بنت محمد الكعبي عن سعادتها بتوقيع هذه الاتفاقية في المغرب، معتبرة أنها تجسد متانة العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين، وتعكس الإرادة المشتركة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات. وأكدت المسؤولة الإماراتية أن المذكرة تشكل خطوة مهمة نحو تعزيز مبادئ حقوق الإنسان ووصون الكرامة الإنسانية، من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتكثيف التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، بما يخدم تطلعات البلدين نحو مستقبل أكثر ازدهارا.

وتكرس مذكرة التفاهم، بحسب الجانبين، روابط الأخوة والتعاون بين المغرب والإمارات، كما تفتح المجال أمام إعداد استراتيجية عمل مشتركة تعزز التنسيق والترافع في القضايا الحقوقية ذات الاهتمام المشترك على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية مشتركة للتعريف بتجربتي البلدين في مجال حقوق الإنسان وإعداد مشروع خطة عمل تحدد الأولويات والبرامج المشتركة خلال المرحلة المقبلة. كما وجه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان دعوة إلى الجانب الإماراتي للانخراط في الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بما يعزز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات.

المغرب والإمارات يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، يوم الأربعاء 10 يونيو 2026 بالرباط، مذكرة تفاهم تروم تعزيز التعاون الثنائي وتطوير التنسيق المشترك في مختلف مجالات حقوق الإنسان.

وجرت مراسم التوقيع بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بحضور مسؤولين من الجانبين، في خطوة تعكس متانة العلاقات المغربية الإماراتية والرغبة المشتركة في الارتقاء بالتعاون الحقوقي إلى مستويات أكثر تقدماً.

وأكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، في تصريح صحفي، أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان، من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وتنظيم الزيارات المتبادلة، والرفع من جودة الترافع أمام الهيئات الدولية، فضلاً عن تنسيق المواقف وإعداد برامج مشتركة ذات أولوية على المستويين الإقليمي والدولي.

من جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية، أهمية هذه المذكرة في تطوير آليات التنسيق والتعاون بين البلدين في القضايا الحقوقية، مشيرة إلى أن الاتفاقية ستساهم في تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والمعارف، إلى جانب نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ مبادئها.

وتحدد مذكرة التفاهم إطاراً عاماً للتعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، يشمل تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز القدرات المؤسسية للطرفين، وإثراء الحوار حول القضايا الحقوقية، فضلاً عن تنسيق تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة.

كما اتفق الجانبان على مواكبة مسار تطوير العلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتعزيز التنسيق بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما يساهم في تقوية الحضور المشترك للبلدين داخل المنتديات الدولية.

وفي السياق ذاته، وجه المندوب الوزاري دعوة إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة للانخراط في الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بما يعزز التعاون وتبادل الخبرات بين مختلف المؤسسات المعنية.

وبموجب هذه المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة ودورات تدريبية متخصصة، إلى جانب تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد الدراسات والأبحاث، بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ودعم الجهود المشتركة.

مباحثات مغربية إماراتية لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان



تباحث محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في الخارجية الإماراتية، اليوم الأربعاء، حول سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك على هامش حفل توقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالإمارات.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتأكيد أهمية هذه المذكرة باعتبارها إطارا عمليا يهدف إلى ترسيخ التعاون المشترك، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب تعزيز الحوار المؤسسي بين الجانبين بشأن القضايا ذات الصلة، بما يساهم في تطوير آليات التنسيق المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية في هذا المجال.

كما تم التأكيد خلال هذه المباحثات على متانة العلاقات الثنائية التي تجمع المغرب والإمارات، وعلى تعدد مجالات التعاون بين البلدين، مع إبراز أهمية الارتقاء بالتنسيق القائم في القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يعزز العمل المشترك على المستويين الإقليمي والدولي. وتوقف الجانبان عند الأدوار التي تضطلع بها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار جهود تطوير مقاربات عمل جديدة تقوم على تعزيز التنسيق وتوسيع مجالات التعاون وتبادل التجارب من جانبها، أعربت الوزيرة الإماراتية عن استعداد بلادها لتعزيز مختلف أشكال التعاون مع الجانب المغربي، والعمل على بلورة مشاريع وخطط عمل مشتركة في مجال حقوق الإنسان، بما يواكب التحولات الراهنة في هذا المجال.

وتم الاتفاق على إحداث لجنة تقنية مشتركة تتولى دراسة تجارب البلدين وإعداد تصور لخطة عمل تحدد أولويات التعاون في قضايا حقوق الإنسان، بما يعزز الشراكة الثنائية ويدعم التنسيق في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

المغرب والإمارات يوقعان بالرباط مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم تروم تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان، وذلك في إطار زيارة وفد إماراتي للمملكة يومي 10 و11 يونيو الجاري.

ووقع المذكرة كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى المغرب، العصري سعيد أحمد الظاهري.

وتهدف هذه المذكرة إلى دعم القدرات المؤسساتية للطرفين وتعزيز التعاون المشترك في مختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، فضلاً عن تطوير آليات الشراكة والتنسيق بين الجانبين على المستويين الإقليمي والدولي.

كما تنص على مواكبة مسار تعزيز التعاون بين الآليات الوطنية المعنية بالتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر والخبرات وتنسيق المواقف بشأن المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي تصريح للصحافة، أكد محمد الحبيب بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مهمة لتوسيع مجالات التعاون والتنسيق بين البلدين، سواء من خلال تبادل التجارب والخبرات، أو تنظيم الزيارات المتبادلة، أو تطوير آليات الترافع والتنسيق داخل المنتظم الدولي.

وأوضح أن زيارة الوفد الإماراتي تندرج ضمن الدينامية المتواصلة للعلاقات الأخوية التي تجمع البلدين، وتعكس الإرادة المشتركة لتعزيز التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

من جهتها، اعتبرت نورة بنت محمد الكعبي أن توقيع مذكرة التفاهم يمثل خطوة جديدة نحو توطيد العلاقات المتميزة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية، مؤكدة أن هذه الشراكة ستسهم في تعزيز العمل الحقوقي وتبادل المعرفة والخبرات بين الجانبين.

وأعربت المسؤولية الإماراتية عن تطلع بلادها إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان، بما يخدم القضايا المشتركة ويدعم الجهود الرامية إلى ترسيخ ثقافة الحقوق والحريات. وبموجب هذه المذكرة، سيعمل الطرفان على تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى إطلاق برامج تدريبية لبناء القدرات، وتبادل الزيارات والخبرات، وإنجاز دراسات وأبحاث مشتركة تروم نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب-الإمارات.. توقيع مذكرة تفاهم بالرباط لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسساتية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.



وفي هذا الصدد، أكد السيد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية. وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في “تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية”. وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب والإمارات يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، وذلك في إطار زيارة يقوم بها وفد من اللجنة الدائمة إلى المغرب يومي 10 و11 يونيو الجاري. ووقع المذكرة كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات لدى المغرب، العصري سعيد أحمد الظاهري.

وتروم المذكرة تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين وتطوير التعاون والشراكة بينهما من خلال مواكبة مسار التنسيق بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر بشأن القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان وتعزيز التنسيق في المشاركة بالمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة. كما تنص على تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة ودورات تدريبية، وتبادل الزيارات والخبرات، وإعداد دراسات وأبحاث تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.

وأكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن هذه المبادرة تشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء عبر تبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الارتقاء بجودة الترافع وتنسيق المواقف وإعداد برامج ذات أولوية على المستويين الإقليمي والدولي، معتبرا أن الزيارة تعكس الدينامية المستمرة للتعاون بين البلدين. من جانبها، اعتبرت نورة بنت محمد الكعبي أن توقيع المذكرة يمثل خطوة جديدة لتعزيز العلاقات بين الإمارات والمغرب، مؤكدة أنها تهدف إلى دعم التعاون في مجال حقوق الإنسان وتبادل المعرفة والخبرات، مع التطلع إلى توسيع الشراكة الإقليمية والدولية في هذا المجال.

المغرب والإمارات يعززان تعاونهما في مجال حقوق الإنسان عبر مذكرة تفاهم جديدة



تستضيف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وفدا عن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة دولة في وزارة الخارجية الإماراتية، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

تندرج هذه الزيارة في إطار تعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، تماشيا مع الروابط الأخوية العميقة التي تربط بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعلاقات التعاون المتين التي تجمع بين البلدين الشقيقين.

وتتميز هذه الزيارة باستقبال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، للسيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية والوفد الهام المرافق لها صباح يوم الأربعاء 10 يونيو 2026، بمقر المندوبية الوزارية.

وسيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين بشأن تقوية أشكال التعاون الثنائي المشترك وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان، على النحو الذي يمكن من تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق الثنائي والإقليمي الدولي بين الطرفين، ويسهم في إثراء الحوار الدولي حول قضايا حقوق الإنسان، كما ستعقد جلسة عمل بين وفدي المؤسستين لتبادل الخبرات وبحث سبل العمل المشترك لترجمة لمضامين مذكرة التفاهم.

والجدير بالذكر أن السيدة نورة بنت محمد الكعبي تشغل منصب وزيرة دولة في وزارة الخارجية منذ فبراير 2023، كما سبق لها أن شغلت منصب وزيرة الثقافة والشباب، ووزيرة دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي. كما اضطلعت بأدوار عديدة فاعلة في تعزيز الحضور العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلت جهودا في ترسيخ مبادئ الحوار البناء وتعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.

المغرب والإمارات توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المغربية المكلفة بحقوق الإنسان، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان. وتهدف هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المغربي المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وأكد بلكوش أن هذا اللقاء يعد أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في "تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية". وأضافت نورة الكعبي - في تصريح اليوم - أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب والإمارات يعززان التنسيق المؤسسي في قضايا حقوق الإنسان



عززت المباحثات التي جرت، اليوم الأربعاء، بين محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ونورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في الخارجية الإماراتية، مسار التنسيق المؤسسي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك على هامش مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين.

وانصبت هذه المباحثات على إبراز أهمية هذا الاتفاق باعتباره إطارا عمليا يهدف إلى تطوير التعاون الثنائي، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، إلى جانب تعزيز الحوار المؤسسي حول القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، بما يساهم في دعم آليات العمل المشترك وتكريس الالتزامات الدولية ذات الصلة. كما تم التأكيد خلال هذا اللقاء على متانة العلاقات التي تجمع المغرب والإمارات، وعلى الطابع الاستراتيجي الذي يميز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، مع التشديد على أهمية مواصلة تنسيق الجهود في القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

مباحثات المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان مع وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية



تباحث السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، صباح يوم الأربعاء 10 يونيو 2026، مع السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في الخارجية الإماراتية، بشأن تعزيز التعاون بين الجانبين بشأن قضايا حقوق الإنسان، على هامش حفل توقيع مذكرة التفاهم بين المندوبية الوزارية واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكدين عمق الروابط التاريخية وتعدد مجالات التعاون بين البلدين.

واستعرض الجانبان أهمية هذه المذكرة في الظرفية الحالية باعتبارها إطارا مشتركا لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وإثراء الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان، كما أنها تساهم في ترصيد التنسيق المؤسسي بين الجانبين في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية ذات صلة بحقوق الإنسان.

كما شكل هذا الاستقبال مناسبة لتأكيد العلاقات الأخوية وروابط التعاون المتينة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتباحث بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك، في استحضار للأدوار التي تقوم بها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة واعتمادها لاستراتيجية عمل جديدة تعزز التنسيق وضمان الترافع المثمر أمام مختلف المحافل الحقوقية والتعاون الفعلي على المستويين الإقليمي والدولي.

من جانبها، أبدت السيدة الوزيرة الإماراتية استعدادها لتكثيف مختلف أشكال التعاون والتنسيق مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بما يساعد على بلورة خطط عمل ثنائية. وقد تم تشكيل لجنة تقنية للتعرف على تجربة البلدين في المجال وإعداد مشروع خطة تتضمن أبرز القضايا ذات أولوية في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للبلدين.

حضر هذا الاستقبال السيد سفير دولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من المسؤولين الإماراتيين الذين رافقوا السيدة نورة بنت محمد الكعبي في زيارتها للمملكة المغربية، إضافة إلى مسؤولي المندوبية الوزارية المكلف بحقوق الإنسان.

توقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة الإماراتية



جرت مراسم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان اليوم الأربعاء بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حقوق الإنسان.

وفي تصريح صحفي، أوضح السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن هذه الاتفاقية تدرج في إطار تعزيز التعاون المغربي الإماراتي لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية. من جانبها، أكدت السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزير الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية، أن الاتفاقية المشتركة بين البلدين تروم تطوير التنسيق في مختلف قضايا حقوق الإنسان، مشيرة في هذا السياق إلى أهمية تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والسعي إلى نشر المعرفة الحقوقية.

وتحدد الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون الثنائي المشترك ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان وكذا المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين، إلى جانب إثراء الحوار حول قضايا حقوق الإنسان وكذا تعزيز التنسيق الثنائي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار مذكرة التفاهم.

ولضمان تنزيل بنود الاتفاقية على أرض الواقع، اتفق الجانبان على مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقوية الحضور المشترك في المنتدات الدولية.

كما وجه السيد المندوب الوزاري الدعوة للسيدة وزيرة الدولة قصد انخراط اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع. وبموجب المذكرة سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات وتنسيق المواقف.. المغرب والإمارات يعززان شراكتهما الحقوقية



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء (10 يونيو) بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أكد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان. ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في "تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية".

وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب والإمارات يُعززان التعاون في مجال حقوق الإنسان



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان. وأبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في “تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية”.

وأضافت، في تصريح مماثل، أن هذه المذكرة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان في الكثير من الجوانب، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات، معربة عن تطلعها إلى زخم أكبر في الشراكة الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وبموجب المذكرة، سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.



مصدقية حيادة موضوعية

<https://anaharnews.com/?p=177685>

مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان الإماراتية



جرت مراسيم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يوم الأربعاء 10 يونيو 2026، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حقوق الإنسان.

وفي تصريح صحفي، أوضح محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن هذه الاتفاقية تدرج في إطار تعزيز التعاون المغربي الإماراتي لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.



من جانبها، أكدت نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية، أن الاتفاقية المشتركة بين البلدين تروم تطوير التنسيق في مختلف قضايا حقوق الإنسان، مشيرة في هذا السياق إلى أهمية تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والسعي إلى نشر المعرفة الحقوقية.

وتحدد الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون الثنائي المشترك ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان وكذا المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين، إلى جانب إثراء الحوار حول قضايا حقوق الإنسان وكذا تعزيز التنسيق الثنائي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار مذكرة التفاهم.

ولضمان تنزيل بنود الاتفاقية على أرض الواقع، اتفق الجانبان على مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقوية الحضور المشترك في المنتدات الدولية.

كما وجه المندوب الوزاري الدعوة لوزيرة الدولة قصد انخراط اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بالشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

وبموجب المذكرة سيتم تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة حول قضايا حقوق الإنسان ودورات تدريبية لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى تبادل الزيارات الميدانية والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث بهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المغرب والإمارات يرسخان التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان بتوقيع مذكرة تفاهم



وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم تروم تعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، وذلك في إطار زيارة يقوم بها وفد إماراتي إلى المغرب يومي 10 و11 يونيو الجاري. وجرت مراسم التوقيع بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية نورة بنت محمد الكعبي، إلى جانب سفير دولة الإمارات لدى المغرب العصري سعيد أحمد الظاهري.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين وتطوير آليات التعاون والشراكة بينهما، من خلال مواكبة التنسيق بين الآليات الوطنية المعنية بالتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق في المشاركة بالمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة. كما تنص على تنظيم مؤتمرات وندوات وموائد مستديرة ودورات تدريبية، إلى جانب تبادل الزيارات والخبرات وإعداد دراسات وأبحاث من شأنها الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.

وأكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن هذه الخطوة تشكل أرضية لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء عبر تبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو تحسين جودة الترافع وتنسيق المواقف وإعداد برامج ذات أولوية إقليمية ودوليا، معتبرا أن هذه الزيارة تعكس دينامية التعاون المستمرة بين البلدين. ومن جانبها، أوضحت نورة بنت محمد الكعبي أن توقيع هذه المذكرة يمثل خطوة جديدة في مسار تعزيز العلاقات بين الإمارات والمغرب، مشيرة إلى أنها تهدف إلى توطيد التعاون في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات والمعارف، مع تطلع الجانبين إلى تعزيز الشراكة الإقليمية والدولية في هذا المجال.

مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان الإماراتية



جرت مراسم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يوم الأربعاء 10 يونيو 2026، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حقوق الإنسان.

وفي تصريح صحفي، أوضح السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن هذه الاتفاقية تدرج في إطار تعزيز التعاون المغربي الإماراتي لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية. من جانبها، أكدت السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزير الدولة في وزارة الخارجية الإماراتية، أن الاتفاقية المشتركة بين البلدين تروم تطوير التنسيق في مختلف قضايا حقوق الإنسان، مشيرة في هذا السياق إلى أهمية تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والسعي إلى نشر المعرفة الحقوقية.

وتحدد الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون الثنائي المشترك ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان وكذا المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية للطرفين، إلى جانب إثراء الحوار حول قضايا حقوق الإنسان وكذا تعزيز التنسيق الثنائي فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار مذكرة التفاهم.

ولضمان تنزيل بنود الاتفاقية على أرض الواقع، اتفق الجانبان على مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وتبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقوية الحضور المشترك في المنتدات الدولية.



REVUE DE PRESSE

à l'occasion de

La signature du mémorandum d'entente dans le
domaine des droits de l'homme

entre

La Délégation Interministérielle aux
droits de l'Homme

et

la Commission Permanente des droits de
l'Homme des Emirats Arabes Unis

Rabat

le 10 Juin 2026

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Le Royaume du Maroc accueille une retraite internationale de réflexion pour évaluer le mécanisme de l'Examen périodique universel EPU

Le Royaume du Maroc accueillera, les 5 et 6 juin 2026, une retraite de réflexion organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), en vue d'évaluer le mécanisme de l'EPU.

Cette retraite internationale de réflexion réunira des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme, notamment M. Sidharto Suryodipo, Président du Conseil des droits de l'homme, et Mme Juliette de Rivero, Cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

Organisé sous le thème : « Au-delà du 4ème cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », cette retraite vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges en amont de la transition du quatrième vers le cinquième cycle.

L'atelier examinera les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de garantir une grande efficacité de ce mécanisme.

مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان الإماراتية



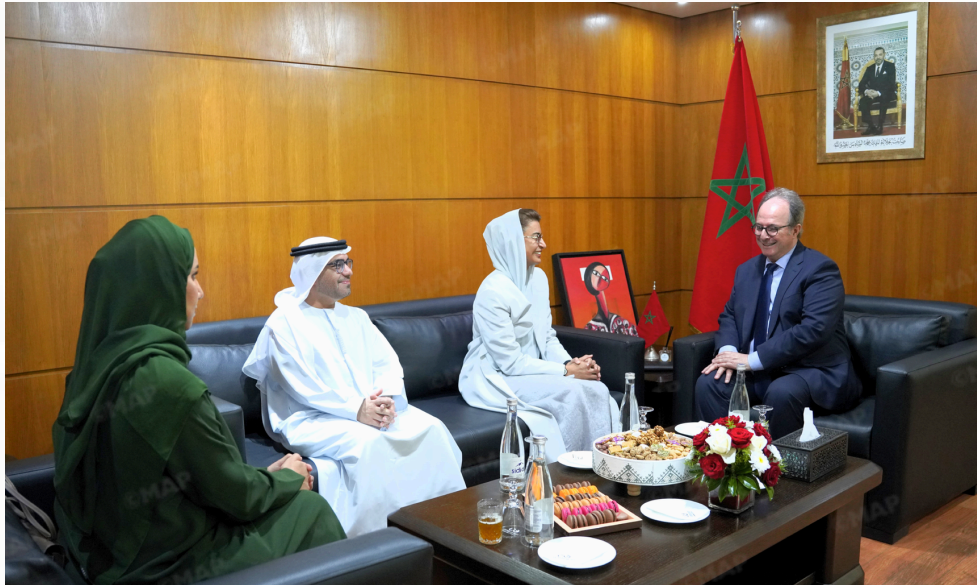
وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم الأربعاء بالرباط، مذكرة تفاهم، وذلك في إطار زيارة لوفد عن اللجنة الدائمة إلى المغرب، يومي 10 و11 يونيو الجاري.

وتروم هذه المذكرة، التي وقعها كل من المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نورة بنت محمد الكعبي، بحضور سفير دولة الإمارات بالرباط، العصري سعيد أحمد الظاهري، المساهمة في ترسيخ القدرات المؤسسية للطرفين، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير سبل التعاون والشراكة بين الجانبين، من خلال مواكبة مسار توطيد التعاون والعلاقات بين الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، إلى جانب تبادل وجهات النظر وتعزيز التنسيق الثنائي بشأن المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكد بلكوش أن هذا اللقاء يشكل أرضية مشتركة لتطوير مختلف أشكال التنسيق في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو تنظيم الزيارات أو الرفع من جودة الترافع أمام المنتظم الدولي وتنسيق المواقف وإعداد برامج مهيكلة ذات أولوية إقليمية ودولية.

وأبرز، في تصريح للصحافة، أن زيارة هذا الوفد تجسد جزء من الدينامية الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين، مشيراً إلى أهمية ترسيخ هذا التعاون في مجال النهوض بحقوق الإنسان. ومن جانبها، أبرزت نورة بنت محمد الكعبي، التي ترأست الوفد الإماراتي، أن توقيع هذه المذكرة تشكل خطوة مهمة في "تعزيز العلاقات القوية بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية".

Maroc-Émirats : Signature à Rabat d'un mémorandum d'entente dans le domaine des droits de l'Homme



Rabat - La Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme et le Comité permanent des Droits de l'Homme des Émirats Arabes Unis ont signé, mercredi à Rabat, un mémorandum d'entente visant à renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits humains, à l'occasion de la visite d'une délégation du Comité émirati, les 10 et 11 juin au Maroc.

Paraphé par le Délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch et la ministre d'État au ministère émirati des Affaires étrangères, Noura Bint Mohamed Al Kaabi, en présence de l'ambassadeur des Émirats Arabes Unis à Rabat, Al Asri Saeed Ahmed Aldhaheiri, ce mémorandum vise à contribuer au renforcement des capacités institutionnelles des deux parties et à consolider leur coopération commune dans le domaine des droits de l'Homme.

L'accord a également pour objectif de développer les mécanismes de coopération et de partenariat entre les deux parties, à travers l'accompagnement du processus de consolidation des relations entre les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, ainsi que l'échange de points de vue et le renforcement de la coordination bilatérale concernant la participation aux forums régionaux et internationaux liés aux droits de l'Homme.

À cette occasion, M. Belkouch a souligné que cette rencontre constitue une plateforme commune pour développer les différentes formes de coordination dans le domaine des droits de l'Homme, qu'il s'agisse de l'échange d'expertises, de l'organisation de visites, de l'amélioration de la qualité du plaidoyer au sein des instances internationales, de la coordination des positions ou encore de l'élaboration de programmes structurés à portée régionale et internationale.

Dans une déclaration à la presse, il a indiqué que la visite de cette délégation s'inscrit dans la dynamique fraternelle et de coopération continue entre les deux pays, mettant en avant l'importance de consolider cette coopération dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

De son côté, Mme Al Kaabi, qui conduit la délégation émiratie, a affirmé que la signature de ce mémorandum constitue une étape importante dans le renforcement des relations solides unissant les Émirats arabes unis et le Royaume du Maroc.

Dans une déclaration similaire, elle a ajouté que cet accord vise à promouvoir les droits de l'Homme dans plusieurs domaines, tout en favorisant l'échange de connaissances et d'expertises, faisant part de son souhait de voir se renforcer davantage le partenariat régional et international dans ce domaine.

En vertu de ce mémorandum, les deux parties organiseront des conférences, séminaires et tables rondes sur les questions relatives aux droits de l'Homme, ainsi que des sessions de formation destinées au renforcement des capacités dans ce domaine.

L'accord prévoit aussi l'échange de visites de terrain et d'expertises, ainsi que la réalisation d'études et de recherches en vue de promouvoir la culture des droits de l'Homme.

Droits de l'homme : Le Maroc et les Émirats arabes unis ouvrent un nouveau chapitre de coopération



Le Royaume du Maroc et les Émirats arabes unis ont convenu d'intensifier leurs échanges d'expertise et leur coordination institutionnelle sur les questions relatives aux droits de l'homme.

Le Maroc et les Émirats arabes unis ont franchi une nouvelle étape dans le renforcement de leur coopération bilatérale en matière de droits de l'homme, à travers la signature, ce mercredi 10 juin 2026 à Rabat, d'un protocole d'accord entre la Délégation Interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et la délégation de la Commission permanente des droits de l'homme des Émirats Arabes Unis.

La cérémonie de signature, tenue au siège de la DIDH, s'est déroulée en présence de Mohamad Habib Belkouch, délégué interministériel aux Droits de l'Homme, et de Noura bint Mohammed Al Kaabi, ministre d'État au ministère des Affaires étrangères des Émirats, en visite au Royaume du Maroc.

Selon la DIDH, en marge de cette signature, les deux responsables ont tenu des entretiens consacrés aux moyens de consolider la coopération bilatérale en matière de droits de l'homme. Ils ont mis en avant la profondeur des liens historiques et fraternels unissant le Royaume du Maroc et les Émirats arabes unis ainsi que la diversité des domaines de coopération entre les deux pays.

Les deux parties ont souligné l'importance de ce protocole d'accord comme cadre commun destiné à favoriser l'échange d'expériences et de bonnes pratiques, à enrichir le dialogue sur les questions liées aux droits de l'homme et à renforcer la coordination institutionnelle dans le cadre de la mise en œuvre des engagements internationaux dans ce domaine.

Selon la même source, M. Mohammed El Habib Belkouch a indiqué que cet accord s'inscrit dans une dynamique de renforcement de la coopération maroco-émiratienne visant à développer différentes formes de coordination en matière de droits de l'homme. Le responsable a précisé que cette coopération portera notamment sur l'échange d'expériences, l'organisation de visites, l'amélioration de la qualité des interventions devant les instances internationales, la coordination des positions et la mise en place de programmes structurants prioritaires aux niveaux régional et international.

De son côté, Mme Noura bint Mohammed Al Kaabi a affirmé que cet accord permettra de développer davantage la coordination entre les deux pays sur les différentes questions relatives aux droits de l'homme. La ministre a également insisté sur l'importance du renforcement des capacités, du partage des expériences et de la diffusion des connaissances dans ce domaine.

Dans le cadre de la mise en œuvre de cet accord, une commission technique a été constituée afin d'examiner les expériences des deux pays et d'élaborer un projet de plan d'action comprenant les principales priorités en matière de droits de l'homme.

Les deux parties ont également convenu de renforcer leur coopération au sein des instances régionales et internationales et de consolider leur présence commune dans les différents forums consacrés aux droits de l'homme.

Le protocole d'accord prévoit également l'organisation de conférences, de séminaires, de tables rondes et de sessions de formation destinées au développement des capacités institutionnelles, ainsi que des visites d'échange, des études et des recherches visant à promouvoir la culture des droits de l'homme.

Maroc – Émirats arabes unis : une coopération au nom des droits de l’Homme



La Délégation interministérielle aux Droits de l’Homme et le Comité permanent des Droits de l’Homme des Émirats arabes unis ont conclu, mercredi à Rabat, un mémorandum d’entente destiné à approfondir leur coopération dans le domaine des droits humains. Cette signature intervient à l’occasion de la visite au Maroc d’une délégation émiratie les 10 et 11 juin.

Le document a été signé par le délégué interministériel aux Droits de l’Homme, Mohamed El Habib Belkouch, et la ministre d’État au ministère émirati des Affaires étrangères, Noura Bint Mohamed Al Kaabi, en présence de l’ambassadeur des Émirats arabes unis au Maroc, Al Asri Saeed Ahmed Aldhaheri.

À travers cet accord, les deux parties entendent renforcer leurs capacités institutionnelles respectives et développer une coopération durable dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l’Homme.

Une coordination accrue sur les scènes régionale et internationale

Le mémorandum prévoit également le renforcement des mécanismes de partenariat et de coopération entre les deux institutions. Il vise notamment à soutenir les mécanismes nationaux chargés de la mise en œuvre, du suivi et de l’élaboration des rapports relatifs aux droits humains.

S'exprimant à cette occasion, Mohamed El Habib Belkouch a souligné que cette rencontre constitue une opportunité de développer de nouvelles formes de coopération, notamment à travers l'échange d'expertises, l'organisation de visites mutuelles et le renforcement du plaidoyer au sein des instances internationales.

Il a également mis en avant la possibilité de coordonner les positions des deux pays sur plusieurs dossiers et de mettre en place des programmes structurés à dimension régionale et internationale.

Dans une déclaration à la presse, le responsable marocain a indiqué que cette visite s'inscrit dans la continuité des relations fraternelles et de la coopération soutenue entre le Maroc et les Émirats arabes unis, tout en soulignant l'importance de renforcer davantage les actions communes en faveur des droits de l'Homme.

Une étape importante dans les relations bilatérales

De son côté, Noura Bint Mohamed Al Kaabi a estimé que la signature de ce mémorandum marque une nouvelle étape dans le développement des relations privilégiées entre les Émirats arabes unis et le Royaume du Maroc.

Elle a expliqué que cet accord permettra de promouvoir les droits de l'Homme dans plusieurs domaines, tout en encourageant le partage des connaissances et des bonnes pratiques. La responsable émiratie a également exprimé son souhait de voir se consolider davantage la coopération régionale et internationale dans ce domaine.

En vertu de cet accord, les deux parties s'engagent à organiser des conférences, des séminaires, des tables rondes ainsi que des sessions de formation visant à renforcer les compétences et les capacités dans le domaine des droits humains.

Le mémorandum prévoit également l'échange de visites de terrain, le partage d'expertises spécialisées ainsi que la réalisation d'études et de recherches destinées à promouvoir la culture des droits de l'Homme et à soutenir les efforts de sensibilisation dans ce domaine.

Morocco, UAE Sign Human Rights Cooperation Agreement in Rabat



Morocco and the United Arab Emirates signed a memorandum of understanding on Wednesday in Rabat aimed at strengthening bilateral cooperation in the field of human rights.

The agreement was signed by Morocco's Ministerial Delegate for Human Rights, Mohamed El Habib Belkouch, and UAE Minister of State at the Ministry of Foreign Affairs Noura bint Mohammed Al Kaabi. The signing ceremony took place in the presence of UAE Ambassador to Morocco Al Asri Saeed Ahmed Al Dhaheri.

The memorandum was concluded during a visit by a delegation from the UAE Permanent Committee for Human Rights to Morocco on June 10 and 11.

According to the two sides, the agreement seeks to reinforce the institutional capacities of both parties and deepen joint cooperation on human rights issues. It also aims to develop partnership mechanisms between the two institutions by supporting cooperation among national mechanisms responsible for implementation, reporting, and follow-up related to human rights commitments.

The memorandum further provides for the exchange of views and stronger bilateral coordination regarding participation in regional and international human rights forums.

Maroc-Émirats : Signature d'un mémorandum d'entente dans le domaine des droits de l'Homme



La Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme et le Comité permanent des Droits de l'Homme des Émirats Arabes Unis ont signé, mercredi à Rabat, un mémorandum d'entente visant à renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits humains, à l'occasion de la visite d'une délégation du Comité émirati, les 10 et 11 juin au Maroc.

Paraphé par le Délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch et la ministre d'État au ministère émirati des Affaires étrangères, Noura Bint Mohamed Al Kaabi, en présence de l'ambassadeur des Émirats Arabes Unis à Rabat, Al Asri Saeed Ahmed Aldhaferi, ce mémorandum vise à contribuer au renforcement des capacités institutionnelles des deux parties et à consolider leur coopération commune dans le domaine des droits de l'Homme.

L'accord a également pour objectif de développer les mécanismes de coopération et de partenariat entre les deux parties, à travers l'accompagnement du processus de consolidation des relations entre les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, ainsi que l'échange de points de vue et le renforcement de la coordination bilatérale concernant la participation aux forums régionaux et internationaux liés aux droits de l'Homme.

À cette occasion, El Habib Belkouch a souligné que cette rencontre constitue une plateforme commune pour développer les différentes formes de coordination dans le domaine des droits de l'Homme, qu'il s'agisse de l'échange d'expertises, de l'organisation de visites, de l'amélioration de la qualité du plaidoyer au sein des instances internationales, de la coordination des positions ou encore de l'élaboration de programmes structurés à portée régionale et internationale

Dans une déclaration à la presse, il a indiqué que la visite de cette délégation s'inscrit dans la dynamique fraternelle et de coopération continue entre les deux pays, mettant en avant l'importance de consolider cette coopération dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

De son côté, Noura Bint Mohamed Al Kaabi, qui conduit la délégation émiratie, a affirmé que la signature de ce mémorandum constitue une étape importante dans le renforcement des relations solides unissant les Émirats arabes unis et le Royaume du Maroc.

Dans une déclaration similaire, elle a ajouté que cet accord vise à promouvoir les droits de l'Homme dans plusieurs domaines, tout en favorisant l'échange de connaissances et d'expertises, faisant part de son souhait de voir se renforcer davantage le partenariat régional et international dans ce domaine.

En vertu de ce mémorandum, les deux parties organiseront des conférences, séminaires et tables rondes sur les questions relatives aux droits de l'Homme, ainsi que des sessions de formation destinées au renforcement des capacités dans ce domaine.

L'accord prévoit aussi l'échange de visites de terrain et d'expertises, ainsi que la réalisation d'études et de recherches en vue de promouvoir la culture des droits de l'Homme.

Rabat: Le Maroc et les Émirats arabes unis renforcent leur coopération en matière de droits humains



Le Maroc et les Émirats arabes unis ont franchi une nouvelle étape dans leur coopération institutionnelle. La Délégation ministérielle chargée des droits de l'Homme et le Comité permanent des droits de l'Homme des Émirats ont signé mercredi à Rabat un protocole d'entente, en marge de la visite d'une délégation émiratie dans le Royaume les 10 et 11 juin 2026. La cérémonie s'est tenue en présence de Mohamed El Habib Belkouch, Délégué ministériel chargé des droits de l'Homme, de Noura bint Mohamed Al Kaabi, ministre d'État aux Affaires étrangères des Émirats, et de l'ambassadeur des Émirats à Rabat, Al Asri Saeed Ahmed Al Dhaheri.

Ce mémorandum vise à consolider les capacités institutionnelles des deux parties et à structurer un partenariat bilatéral durable dans le domaine des droits humains. L'accord prévoit d'accompagner le renforcement des mécanismes nationaux chargés de la mise en œuvre des engagements, de l'élaboration des rapports et du suivi. Il ouvre aussi la voie à un échange régulier de points de vue et à une coordination plus étroite dans les enceintes régionales et internationales consacrées aux droits de l'Homme.

L'objectif est de faire converger les positions des deux pays et d'optimiser leur plaidoyer sur la scène internationale. Pour Mohamed El Habib Belkouch, cette rencontre constitue une base commune pour développer toutes les formes de coordination, qu'il s'agisse du partage d'expertises, de l'organisation de visites ou de l'élaboration de programmes prioritaires à dimension régionale et internationale. Il a souligné que la visite de la délégation émiratie illustre la dynamique fraternelle et la continuité du partenariat entre Rabat et Abu Dhabi, avec un accent particulier sur la promotion des droits humains. Noura bint Mohamed Al Kaabi a qualifié la signature de cette convention d'étape importante pour renforcer les relations solides qui unissent les deux pays.

Elle a mis en avant la volonté d'approfondir l'échange de connaissances et d'expériences, tout en donnant un nouvel élan à la coopération dans les forums multilatéraux. Concrètement, le protocole prévoit l'organisation de conférences, de séminaires et de tables rondes sur les questions des droits humains, ainsi que des sessions de formation pour renforcer les compétences. Il inclut également des visites de terrain et des projets de recherche visant à diffuser et ancrer la culture des droits de l'Homme dans les deux sociétés.



<https://www.telegraphe.ma>

La délégation ministérielle chargée des droits de l'homme accueille une haute délégation émirienne pour renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits humains.

La délégation de la Commission permanente des droits de l'homme des Émirats Arabes Unis, dirigée par Mme Noura bint Mohammed Al Kaabi, ministre d'État au ministère des Affaires étrangères des Émirats, sera accueillie par la délégation ministérielle chargée des droits de l'homme les 10 et 11 juin 2026.

Cette visite s'inscrit dans le cadre du renforcement de la coopération bilatérale en matière de droits de l'homme, en cohérence avec les relations fraternelles exceptionnelles qui unissent le Royaume du Maroc et les Émirats Arabes Unis, ainsi que le partenariat stratégique et la coopération solide entre les deux pays frères dans divers domaines.

À ce sujet, Mohamad Habib Belkouch, le délégué ministériel chargé des droits de l'homme, recevra Mme Noura bint Mohammed Al Kaabi et sa délégation le matin du mercredi 10 juin 2026 au siège de la délégation ministérielle. À cette occasion, une convention de coopération sera signée entre les deux parties, visant à renforcer les axes de coopération mutuelle et à échanger les expériences, les pratiques et les meilleures pratiques en matière de droits de l'homme.

Cette convention a pour objectif de soutenir les capacités institutionnelles des deux parties et de développer les mécanismes de coordination et de coopération bilatérale, régionale et internationale, dans le but de promouvoir le dialogue et d'échanger des visions sur les différentes questions liées aux droits de l'homme.

De plus, une séance de travail sera organisée entre les deux délégations pour échanger des expériences, explorer les perspectives de coopération mutuelle et établir les moyens nécessaires pour activer les contenus de la convention et les traduire en programmes et initiatives concrètes qui servent les objectifs communs des deux parties.

Il convient de noter que Noura bint Mohammed Al Kaabi occupe le poste de ministre d'État au ministère des Affaires étrangères des Émirats depuis février 2023. Elle a précédemment occupé plusieurs postes gouvernementaux de premier plan, notamment celui de ministre de la Culture et de la Jeunesse et ministre d'État chargée des affaires du Conseil national fédéral.

Maroc-Émirats : Signature à Rabat d'un mémorandum d'entente dans le domaine des droits de l'Homme



La Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme et le Comité permanent des Droits de l'Homme des Émirats Arabes Unis ont signé, mercredi à Rabat, un mémorandum d'entente visant à renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits humains, à l'occasion de la visite d'une délégation du Comité émirati, les 10 et 11 juin au Maroc.

Paraphé par le Délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch et la ministre d'État au ministère émirati des Affaires étrangères, Noura Bint Mohamed Al Kaabi, en présence de l'ambassadeur des Émirats Arabes Unis à Rabat, Al Asri Saeed Ahmed Aldhaheiri, ce mémorandum vise à contribuer au renforcement des capacités institutionnelles des deux parties et à consolider leur coopération commune dans le domaine des droits de l'Homme.

L'accord a également pour objectif de développer les mécanismes de coopération et de partenariat entre les deux parties, à travers l'accompagnement du processus de consolidation des relations entre les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, ainsi que l'échange de points de vue et le renforcement de la coordination bilatérale concernant la participation aux forums régionaux et internationaux liés aux droits de l'Homme.

À cette occasion, M. Belkouch a souligné que cette rencontre constitue une plateforme commune pour développer les différentes formes de coordination dans le domaine des droits de l'Homme, qu'il s'agisse de l'échange d'expertises, de l'organisation de visites, de l'amélioration de la qualité du plaidoyer au sein des instances internationales, de la coordination des positions ou encore de l'élaboration de programmes structurés à portée régionale et internationale.

Dans une déclaration à la presse, il a indiqué que la visite de cette délégation s'inscrit dans la dynamique fraternelle et de coopération continue entre les deux pays, mettant en avant l'importance de consolider cette coopération dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

De son côté, Mme Al Kaabi, qui conduit la délégation émiratie, a affirmé que la signature de ce mémorandum constitue une étape importante dans le renforcement des relations solides unissant les Émirats arabes unis et le Royaume du Maroc.

Dans une déclaration similaire, elle a ajouté que cet accord vise à promouvoir les droits de l'Homme dans plusieurs domaines, tout en favorisant l'échange de connaissances et d'expertises, faisant part de son souhait de voir se renforcer davantage le partenariat régional et international dans ce domaine.

En vertu de ce mémorandum, les deux parties organiseront des conférences, séminaires et tables rondes sur les questions relatives aux droits de l'Homme, ainsi que des sessions de formation destinées au renforcement des capacités dans ce domaine.

L'accord prévoit aussi l'échange de visites de terrain et d'expertises, ainsi que la réalisation d'études et de recherches en vue de promouvoir la culture des droits de l'Homme.

Maroc-Émirats : Signature à Rabat d'un mémorandum d'entente dans le domaine des droits de l'Homme



La Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme et le Comité permanent des Droits de l'Homme des Émirats Arabes Unis ont signé, mercredi à Rabat, un mémorandum d'entente visant à renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits humains, à l'occasion de la visite d'une délégation du Comité émirati, les 10 et 11 juin au Maroc.

Paraphé par le Délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch et la ministre d'État au ministère émirati des Affaires étrangères, Noura Bint Mohamed Al Kaabi, en présence de l'ambassadeur des Émirats Arabes Unis à Rabat, Al Asri Saeed Ahmed Aldhaferi, ce mémorandum vise à contribuer au renforcement des capacités institutionnelles des deux parties et à consolider leur coopération commune dans le domaine des droits de l'Homme.

L'accord a également pour objectif de développer les mécanismes de coopération et de partenariat entre les deux parties, à travers l'accompagnement du processus de consolidation des relations entre les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, ainsi que l'échange de points de vue et le renforcement de la coordination bilatérale concernant la participation aux forums régionaux et internationaux liés aux droits de l'Homme.

À cette occasion, M. Belkouch a souligné que cette rencontre constitue une plateforme commune pour développer les différentes formes de coordination dans le domaine des droits de l'Homme, qu'il s'agisse de l'échange d'expertises, de l'organisation de visites, de l'amélioration de la qualité du plaidoyer au sein des instances internationales, de la coordination des positions ou encore de l'élaboration de programmes structurés à portée régionale et internationale.

Dans une déclaration à la presse, il a indiqué que la visite de cette délégation s'inscrit dans la dynamique fraternelle et de coopération continue entre les deux pays, mettant en avant l'importance de consolider cette coopération dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

De son côté, Mme Al Kaabi, qui conduit la délégation émiratie, a affirmé que la signature de ce mémorandum constitue une étape importante dans le renforcement des relations solides unissant les Émirats arabes unis et le Royaume du Maroc.

Dans une déclaration similaire, elle a ajouté que cet accord vise à promouvoir les droits de l'Homme dans plusieurs domaines, tout en favorisant l'échange de connaissances et d'expertises, faisant part de son souhait de voir se renforcer davantage le partenariat régional et international dans ce domaine.

En vertu de ce mémorandum, les deux parties organiseront des conférences, séminaires et tables rondes sur les questions relatives aux droits de l'Homme, ainsi que des sessions de formation destinées au renforcement des capacités dans ce domaine.

L'accord prévoit aussi l'échange de visites de terrain et d'expertises, ainsi que la réalisation d'études et de recherches en vue de promouvoir la culture des droits de l'Homme.